أزمة اللاجئين العالمية: مؤامرة الإهمال

ملخص

لقد شهد العالم في السنتين الماضيتين أزمة متنامية للاجئين.

ففي عام 2013، وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، تجاوز عدد الذين هُجِّروا من ديارهم قسراً 50 مليون إنسان. كما نزح ملايين الأشخاص الآخرين منذ ذلك الوقت نتيجةً للنزاعات والأزمات التي تعصف بالكرة الأرضية.

إن أكثر من نصف عدد سكان سوريا نازحون. فقد فرَّ نحو أربعة ملايين من النساء والرجال والأطفال من البلاد وأصبحوا لاجئين، مما جعل هذه الأزمة واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في التاريخ. وتعيش الأغلبية العظمي منهم (95%) في البلدان المجاورة لسوريا. وفي واحدة من تلك البلدان وهي لبنان – يشكل اللاجئون السوريون واحداً من كل خمسة أشخاص.

وعلى الرغم من تدفق اللاجئين بأعداد واضحة، فإن معظم البلدان المضيفة لم تتلقَّ دعماً دولياً حقيقياً. ففي 23 يونيو/حزيران 2015، لم تكن المناشدة الإنسانية من أجل اللاجئين السوريين قد حظيت إلا بنحو 23% من التمويل اللازم. ولم تلقَ الدعوات التي أطلقتها الأمم المتحدة إلى المجتمع الدولي لإعادة توطين اللاجئين من سوريا آذاناً صاغية. ويقلُّ إجمالي عدد الأماكن التي تم توفيرها للاجئين من سوريا عن 90,000 مكان، أي نحو 2.2% فقط من اللاجئين في البلدان المضيفة الرئيسية.

ومن الواضح أن الأوضاع في سوريا لن تسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم عما قريب. بيد أن البلدان المجاورة لسوريا وصلت إلى شفير انفجار الأزمة– ولجأ بعضها إلى اتخاذ تدابير مقلقة للغاية، ومنها منع الأشخاص الذين وصلوا إلى حالة مزرية من دخول أراضيها وردِّهم على أعقابهم إلى أتون الأزمة.

وفي حين أن الأوضاع في سوريا تمثل أكبر أزمة للاجئين في العالم، فإنها ليست الوحيدة. ففي أفريقيا نجد أن الأشخاص الذين فروُّا من أتون النزاعات و/أو الأزمات السياسية في بلدان من قبيل جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، قد أضاف مئات الآلاف من الأشخاص إلى مجموع اللاجئين القدامى الذين قدِموا من بلدان كالصومال

وإثيوبيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُقدر عدد اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء بثلاثة ملايين لاجئ. وتستضيف كينيا مركز اللاجئين في " دداب"، وهو أضخم مخيم للاجئين في العالم، وقد أُنشأ في عام 1991.

ومع ذلك، فإن الأوضاع في البلدان الأفريقية لا تحظى باهتمام يُذكر. ففي عام 2013، تم توطين أقل من 15,000 لاجىء من البلدان الأفريقية، وتعاني المناشدات الإنسانية للأمم المتحدة من نقص حاد في التمويل. فخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في جنوب السودان، مثلاً، لم تف إلا بنحو 11% فقط.

وفي الوقت الذي فتحت بلدان أفريقية عدة حدودها أمام الأشخاص الفارّين من النزاعات، فإن العديد من اللاجئين والمهاجرين تعرضوا للتمييز وإساءة المعاملة في الدول المضيفة. فعلى سبيل المثال أدت الهجمات بدافع كراهية الأجانب التي وقعت في جنوب أفريقيا في أبريل/نيسان 2015، إلى نزوح آلاف اللاجئين والمهاجرين في ذلك البلد.

وفي محاولة للإفلات من إسار الأوضاع البائسة، يخاطر اللاجئون والمهاجرون بأرواحهم – وتعتبر رحلات القوارب المهلكة عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا إلى أوروبا من الأمثلة الصارخة على ذلك. ففي 2014، وفي الثلاثة أشهر الأولى من 2015، كان السوريون هم العدد الأكبر من الذين تم تسجيلهم في محاولتهم لعبور البحر الأبيض المتوسط بالقوارب للوصول إلى جنوبي أوروبا.

ففي أبريل/نسان 2015، لقي أكثر من 1000 شخص حتفهم في غضون عشرة أيام أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط. وحتى 31 مايو/أيار 2015، كان عدد الأشخاص الذين قضوا نحبهم غرقاً في رحلات القوارب من شمال أفريقيا قد بلغ 1,865 شخصاً، مقارنةً بعدد الوفيات الذي سُجل في الفترة نفسها من عام 2014، وهو 425 شخصاً. إن الزيادة الهائلة في عدد الأرواح التي أُزهقت في عرض البحر المتوسط في عام 2015 تعود جزئياً إلى القرار الذي اتخذته إيطاليا والاتحاد الأوروبي، والمتعلق بإنهاء عملية البحرية الإيطالية " ميري نوستروم" في نهاية عام 2014 والاستعاضة عنها بعملية أخرى أكثر محدودية كثيراً من عمليات الاتحاد الأوروبي.

وفي جنوب شرق آسيا شهد العالم في مايو/أيار 2015 مشاهد مروعة عندما ردَّت تايلند وماليزيا وإندونيسيا قوارب الصيد المكتظة باللاجئين والمهاجرين من ميانمار وبنغلاديش على أعقابهم إلى عرض البحر. وتُرك الأطفال والنساء والرجال البائسون بلا طعام أو ماء أو عناية طبية لمدة أسبوع، وذلك قبل أن تعرض الفلبين، ثم إنجونيسيا وماليزيا في وقت لاحق استعداداها لاستيعابهم.

لقد فضحت أزمة البحر المتوسط وجنوب شرق آسيا استعداد الحكومات لتجاهل الالتزامات القانونية والدوافع الإنسانية. ففي الحالات التي عُرف أن أرواح أُناس كانت عرضة للخطر، وكانت الدول تملك الوسائل الكفيلة بإنقاذها، اختارت عدم اتخاذ إجراءات بهذا الصدد لأسباب سياسية. إن تلك الأرواح لم تُزهق نتيجةً لنزاعات عنيفة أو كوارث طبيعية لا سبيل إلى تفاديها– بل كان معظمها وفيات يمكن منع وقوعها تماماً. وفي أوروبا وجنوب شرق آسيا وُضع اللوم– على مهربي الأشخاص وتجار البشر بسبب إرسال آلاف الأشخاص إلى حتفهم. إن خوض نضال فعال ضد المجرمين المفترسين الذين يقتاتون على حساب البائسين أمر مهم للغاية، ولكنه لا يعفي الحكومات من مسؤوليتها عن توفير الحماية للاجئين، ولا يجوز للحكومات تصوير أزمة اللاجئين العالمية بأنها قضية اتجار وتهريب لأنها توَّاقة إلى صرف الانتباه عن فشلها.

ربما يؤدي النزاع والاضطهاد إلى تأجيج نار أزمة اللاجئين العالمية، ولكنها تتفاقم بسبب إهمال المجتمع الدولي في مواجهة هذه المعاناة الإنسانية. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، التقى المجتمع الدولي معاً من أجل وضع اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين بهدف حماية الأشخاص من إعادتهم إلى البلدان التي تعرَّضوا فيها لخطر الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد شكَّلت اتفاقية اللاجئين آلية مهمة وإطاراً لحماية عشرات الملايين من البشر.

كما أرسلت اتفاقية اللاجئين مبدأ تحمُّل المسؤولية وتقاسم الأعباء– المتمثل في الفكرة القائلة إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل معاً للتصدي لأزمات اللاجئين، كي لا يضطر بلد واحد أو عدد قليل من البلدان، إلى التصدي لها بمفرده. إن هذا المبدأ الأساسي يتم تجاهله في الوقت الراهن، مما يؤدي إلى عواقب مدمرة: حيث أن النظام الدولي لحماية اللاجئين ينهار.

- 86 % من اللاجئين في العالم موجودون في البلدان النامية. وبعض هذه البلدان يستضيف مئات الآلاف من الأشخاص. فكل من تركيا ولبنان وباكستان تستضيف ما يربو على مليون لاجىء. ومن الواضح أن عبئاً غير متناسب يقع على عاتق عدد قليل من البلدان.
- إن قرابة مليون لاجىء بحاجة إلى إعادة توطين أو غير ذلك من أشكال السماح بدخولهم لأسباب إنسانية– حيث يُمنح اللاجئون الأكثر ضعفاً في بلد ما فرصة الإقامة في بلد آخر، ربما يتلقون فيه مساعدة أفضل. ومع ذلك فإن الالتزامات السنوية العالمية المتعلقة بإعادة التوطين تُقدر بأقل من عُشر هذا العدد.

- مع أن عدد البلدان التي صدَّقت على اتفاقية اللاجئين بلغ 145 بلداً، فإن ثمة مناطق في هذا العالم لا يزال عدد البلدان التي صدّقت على المعاهدة صغيراً، ومنها معظم بلدان الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي هذه البلدان يتمتع اللاجئون عموماً بحقوق محدودة، وفي بعض الحالات لا يُعترف بهم قانونياً كلاجئين.
- تم تطبيع خطاب كراهية الأجانب والخطاب العنصري في العديد من البلدان، مع وجود نوافذ إعلامية معينة وسياسيين يلقون باللائمة على اللاجئين والمهاجرين بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ولن تجد أزمة اللاجئين العالمية حلاً إلا إذا اعترف المجتمع الدولي بأنها مشكلة عالمية وتعاملَ معها بهذه الصفة. فاللاجئون بحسب التعريف الوارد في المعاهدة– هم الأشخاص الذين لم يعودوا يتمتعون بالحماية من قبل دولتهم لأن تلك الدولة لا تستطيع أو لا تريد أن تحميهم. وهم الأشخاص الذين فرّوا من أتون النزاع المسلح والاضطهاد والعنف والانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان.

وتلقي هذه الورقة الموجزة نظرة على الأزمة العالمية للاجئين– من لبنان إلى كينيا، ومن بحر أندامان إلى البحر المتوسط– وتدعو إلى استجابة عالمية لما أصبح يُعرف بأنه أحد التحديات التي تميز القرن الحادي والعشرين. إن المقاربات الحالية لأزمات اللاجئين المتعددة في العالم تبوء بالفشل– وإن الخسائر في الأرواح التي تُزهَق والحيوات التي تذوي أكبر بكثير من تلك الناجمة عن النزاعات المسلحة. وثمة حاجة إلى تغيير في الفرضيات الأساسية: إذ أن منظمة العفو الدولية تقدم اقتراحاً يقضي بتجديد نظام حماية اللاجئين وتقاسم الأعباء بين الدول.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التغيير في الفرضيات الأساسية بشأن حماية اللاجئين يجب أن يشمل ثمانية التزامات رئيسية من قبل المجتمع الدولي:

- عقد **مؤتمر قمة دولي** حول أزمة اللاجئين العالمية يركز على زيادة المسؤولية الدولية وتقاسم الأعباء؛
- **التصديق على اتفاقية اللاجئين على مستوى العالمي؛**
- **وضع نظام محلي متطور للاجئين:** يجب أن تعتمد الدول إجراءات محلية عادلة لتقييم مطالب اللاجئين، وأن تكفل حقوقهم الأساسية وحصولهم على خدمات اللاجئين، من قبيل التعليم والرعاية الصحية؛

- **التزام مطلق بإنقاذ أرواح البشر أولاً:** يجب أن تعطي الدول الأولوية لإنقاذ أرواح الأشخاص المكروبين وأن تقدمها على تنفيذ سياسات الهجرة. وفي الحالات التي يكون فيها الأشخاص عرضة لخطر الموت، ومن بينهم، وليس حصراً– الأشخاص الذين يحاولون عبور البحر، فإنه يتعين على الدول أن تستمر في عمليات البحث والإنقاذ، وأن تتوجه فوراً إلى إنقاذ الأشخاص المكروبين. إن هذا الوازع يجب ألا تتقدم عليه أية أهداف تتعلق بمراقبة الحدود؛
- **مكافحة الاتجار بالبشر:** يتعين على الدول اتخاذ إجراءات فعالة للتحقيق مع عصابات الإتجار والتهريب وملاحقتهم قضائياً. ويجب أن توفر الدول الحماية والمساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر، وضمان توفير انتفاعهم من إجراءات تقرير صفة اللجوء و/أو فرص إعادة التوطين؛
- **تلبية جميع احتياجات إعادة التوطين التي حددها المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:** ثمة حاجة إلى حوالي مليون مكان لإعادة التوطين والقبول الإنساني للاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة توطين، وسيزداد هذا العدد في كل عام. وتقدِّر منظمة العفو الدولية أنه ستكون هناك حاجة إلى 300,000 مكان لإعادة التوطين والقبول الإنساني في كل عام وعلى مدى السنوات ال أربعة القادمة؛
- **مكافحة ظاهرة كراهية الأجانب:** يجب أن تنأى الحكومات بنفسها عن التورط في ممارسات كراهية الأجانب، على سبيل المثال بالإشارة أو بالزعم المباشر بأن اللوم يقع على طالبي اللجوء والمهاجرين بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يكون لدى الحكومات سياسات فعالة تهدف إلى التصدي لأعمال العنف الناجمة عن كراهية الأجانب.
- **إنشاء صندوق عالمي للاجئين:** إن مثل هذا الصندوق يجب أن يفي بجميع المناشدات الإنسانية للأمم المتحدة الخاصة بأزمات اللاجئين. ويجب أن يقدم هذا الصندوق دعماً مالياً حقيقياً للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين لمساعدتها على تقديم الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة. ويجب أن يكون ذلك إضافة إلى مساعدات التنمية الحالية.